أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الإشارة الى تجارب بعض الدول

د. عادل الكاسح إنبية **د. زينب عبد السلام**

Adel.A.Enpaya@gmail.com Zainab2004ly@yahoo.com

أستاذ مساعد بقسم التمويل والمصارف– جامعة الزيتونة أستاذ مساعد بقسم التمويل والمصارف– جامعة الزيتونة

ملخص الدراسة

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم الركائز الأساسية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، لذا فإنها تولي اهتماما كبيرا بتنظيمها ووضع السياسات والتشريعات التنظيمية التي تضمن نجاحها. إلا أن بعض الدول النامية ومنها ليبيا لم ينجح هذا القطاع بالشكل المطلوب ولم يلبي الهدف الذي أسس من أجله وهو دعم التنمية الاقتصادية، لعدة اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية. تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية النهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للاقتصاد والمجتمع الليبي، كما تهدف إلى بيان تجارب بعض الدول والوسائل والطرق التي انتهجتها لإنجاحها والاستفادة منها وإمكانية تطبيقها في الواقع الليبي. تنتهج الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي لعرض أدبيات الدراسة، معتمدة على المراجع والدوريات والتقارير الإحصائية المحلية والدولية وذلك لبيان أهمية هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد والمجتمع، وأيضا تستخدم المنهج المقارن لبيان تجارب بعض الدول من حيث اهتمامها بهذا القطاع ومدى نجاحه وبالتالي مساهمته في التنمية الاقتصادية. من أهم النتائج والتوصيات أنه يجب تحديد مفهوم هذا القطاع بشكل دقيق ومحدد ، وأنه يجب على الدولة ان تهيئ المناخ الملائم من خلال سن التشريعات والقوانين المنظمة لعمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأيضا توفير مؤسسات مالية أو حث القائم منها على تمويل هذه المشاريع، وتأسيس مؤسسات داعمة لعمل هذه المشروعات لتقديم اللازم لضمان نجاحها.

الكلمات الافتتاحية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تجارب الدول، الاقتصاد الليبي

مقدمة

المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة ودورا لا يستهان به في التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم تقريبا، حيث ان هذه المشروعات هي حجر الأساس في التنمية الاقتصادية وتلعب دورا كبيرا ومهما في تحقيق العدالة في توزيع الثروة وبالتالي معالجة البطالة والفقر والقضاء على الجريمة. لذلك اهتمت الدول المتقدمة والنامية بهذا القطاع ووضعت له التشريعات المنظمة والسياسات التي تدفع به الى الامام بشكل ينعكس اجابا على اقتصاداتها. إلا أن بعض الدول النامية لا سيما النفطية لم تعطي قدرا كبيرا من الأهمية لها بحجة وجود مصادر أخرى تحقق دخلا أعلى وأضمن من هذا النوع من المشروعات مثل الاهتمام بقطاع النفط والغار

والصناعات البتروكيماوية والحجر الصخري وغيره من مصادر الطاقة، لذلك مثل هذه التوجه انعكس سلبا على اقتصاداتها وخاصة حال انخفاض أسعار النفط العالمية الأمر الذي أدى الى عدم استقرار الوضع الاقتصادي لها.

مشكلة الدراسة:

تعد دولة ليبيا من الدول الريعية التي تعتمد على مصدر وحيد للدخل وهو النفط، لذلك لم تول اهتماما كبيرا بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة على مر عقود، حيث انصب جل اهتمامها على تطوير قطاع النفط من شركات وحقول نفطية وغيرها. هذا التوجه والقصور في إدارة هذا المورد سبب لها قصورا كبيرا وتشوها في اقتصادها، خاصة وأن أسعار النفط تتأثر بعوامل خارجية أو داخلية الأمر الذي يؤثر سلبا على اقتصاداتها. هذه الدراسة تركز على الإجابة على الأسئلة التالية: هل يمكن الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟ ما هي الدروس المستفادة من تجارب الدول الناجحة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟ هل آن الأوان إلى الاهتمام بقطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة على بيان وتوضيح ما يلي:

1-التعريف بالمشروعات الصغرى والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية.

2-بيان تجارب الدول الناجحة في تنمية اقتصاداتها من خلال الاهتمام بالمشروعات الصغرى والمتوسطة.

3-بيان الدروس المستفادة من تجارب الدول الناجحة.

4-توضيح أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي.

فرضية الدراسة: تفترض الدراسة الفرضيات التالية:

1-الاهتمام بالمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا يساهم بشكل كبير في تنويع الدخل وبالتالي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2-يمكن الاستفادة من تجارب الدول الناجحة وبالتالي يمكن تطبيق مثل هذه التجارب في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا والاستفادة منها.

المنهجية: تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على الدراسات الأدبية والبيانات المتوفرة والإحصاءات والنشرات والدراسات الصادرة عن المنظمات الدولية المهتمة كصندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التمويل الدولية، والتقارير المحلية كمصرف ليبيا المركزي ومنشورات وزارة الاقتصاد، أيضا يستخدم المنهج المقارن لدراسة تجارب بعض الدول الناجحة في هذا المجال.

بالإضافة الى المقدمة والنتائج والتوصيات، تقسم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية: المحور الأول يناقش أدبيات الدراسة ويشمل التعريف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ومعوقاتها

وعوامل نجاحها. المحور الثاني يناقش أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة بالنسبة للاقتصادات الدول ومنها الدول العربية. المحور الثالث يبين تجارب بعض الدول في الاهتمام بهذا القطاع وأهميته بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

المحور الأول أدبيات الدراسة: التعريف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

بشكل عام لا يوجد تعريف متفق عليه للمشروعات الصغيرة، فمفهومها يختلف من دولة إلى أخرى ، إلا أن هناك مجموعة من الأسس التي يعتمد عليه عند تعريفها، ومن هذه الأسس: عدد العاملين، حجم الأموال المستثمرة (راس المال)، حجم المبيعات، التقنية المستخدمة، معيار الانتاج (شيحا 2001 ص 88) .

من هنا يمكن الإشارة إلى أبرز التعريفات، منها على سبيل المثال:

1-تعريف البنك الدولي للمشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل فيها ما لا يقل عن 50 عامل، واجمالي الأصول والمبيعات لا يقل عن 3 مليون دولار، بينما المشروعات المتوسطة يصل عدد العاملين بها الى 300 عامل واجمالي أصولها يصل الى 10 مليون دولار (السهلاوي، 2001).

2-يعرف الاتحاد الأوروبي المشروعات الصغيرة بأنها التي يكون فيها عدد العمالي يتراوح بين (10 -99) عامل، في حين يبلغ عدد العكال بالمشروعات المتوسطة بين (100-499) عامل (حداد، 2006).

3-منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها مشروعات مستقلة يعمل بها ما لا يقل عن 50 عاملا، في حين المشروعات المتناهية في الصغر يعمل بها ما لا يزيد عن 10 عمال (البدري، 2006).

4-الحكومة الفيدرالية الامريكية تعريف المشروعات الصغيرة يتوقف على نوع النشاط، ففي المشروعات الصناعية يتوقف على عدد العاملين، أما في المشروعات الخدمية يتوقف على حجم المبيعات، (مفتاح، 2008).

خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة

هذه الشريحة من المشروعات لها عدة مميزات وخواص تميزها عن غيرها من المشاريع الكبيرة والمؤسسات الضخمة، وتتمثل هذه الخصائص في الاتي:

1-سهولة التأسيس والانتشار: من الناحية القانونية والتطبيقية يمكن تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسهولة ويسر، فعندما توجد الرغبة والحوافز الشخصية يمكن تأسيسها، خاصة وأن حجم رأس مالها عادة ليس كبير، فهذه المشروعات لا تتطلب أصول كبيرة مثل المباني والآلات والمعدات أو مواد التشغيل أو مصروفات التشغيل (السهلاوي، 2001). ويمكن تأسيس هذا النوع

من المشروعات من قبل أشخاص عاديين أو أقرباء أو أصدقاء، فلا يحتاج الأمر الى المزيد من الدراسات والوثائق، فغالبا ما تكون الأفكار النيرة والابداعات وراء تأسيس مثل هذه الأعمال وليس الامكانيات الكبيرة (الغالبي 2009).

2-القدرة على جذب المدخرات: بشكل عام يعتمد أصحاب هذه المشروعات على أموالهم الخاصة نظرا لبساطة حجم راس المال معتمدين في ذلك على المدخرات الشخصية للعائلة أو الادخار الذاتي للمشروع لتطويره وتوسعته، لذا فان هذه المشروعات من الوسائل المهم لاستغلال الفوائض والمدخرات المالية المتراكمة بشكل يخدم الاقتصاد (البدري، 2006).

3-خلق فرص العمل وتوظيف العمالة: تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل وتحسين طرق استغلال الموارد الطبيعية والحد من انتشار الفقر لأنها تنتشر في جميع المناطق وتمس مختلف شرائح المجتمع، حيث تعمل بشكل بسيط وغير معقد ولا يحتاج الى مهارات ومؤهلات علمية للتشغيل، فهي تعتمد على التقنيات البسيطة ونمط انتاجي بسيط يتطلب عمالة فردية او عائلية وأحيانا تشغيل عمالة أخرى، وبالتالي فإنها توفر فرص عمل لجميع افراد الاسرة والاقارب الامر الذي يخفض من حجم البطالة في المجتمع. (مجس التخطيط العام، 2008). أيضا هذه المشروعات عادة تستخدم أساليب انتاج وتشغيل بسيطة وسهلة وغير معقدة، وبالتالي فهي لا تحتاج إلى العمالة المؤهلة والمدربة والمعدة اعداد جيدا، لذا تساعد في توفير فرص عمل كبيرة وتوظيفها وخاصة ان ملكها يقومون بتوظيف الأقرباء والاصدقاء والمقربون في مناطقهم وبالتالي تكفل امتصاص قوى العمل بمختلف مهاراتها وبمستويات انتاجية مختلفة (الاسرج 2006).

4-سهولة الإدارة: تتميز هذه المشروعات بالطابع غير الرسمي في التعامل مع العاملين أو العملاء، كما تتميز ببساطة الهيكل التنظيمي ومركزية القرار، وعادة لا يلزم مؤهلات ولا خبرات عالية لإدارتها، ولا يلزم دورة مستنديه أو متابعة إدارية معقدة، فهي تعتمد على المالك في ادارتها وله جميع الصلاحيات لإنجاحها وبالتالي ينتفي تعارض المصالح فيها، كما أن لهذه المشروعات القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة وامكانية تبني سياسات جديدة تلائم التغيرات الحاصلة في محيطها، كما تتميز بانخفاض التكاليف الادارية والتسويقية والتكاليف الثابتة الامر الذي يدعو الى بيع كميات كبيرة وبأسعار أقل. (يوسف 2006).

5-استغلال الطاقة الإنتاجية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقوم باستغلال جميع الموارد الاقتصادية الاستغلال الأمثل وترفع من الكفاءة الإنتاجية لتحقيق أقصى عائد، وبالتالي تتحكم في جميع عناصر الإنتاج مثل المواد الخام ومصروفات التشغيل وراس المال البشري، وغالبا ما تكون العملية الإنتاجية بسيطة وغير معقدة (الخطيب، والرفاعي، 2006). ومقارنة بالمؤسسات الكبيرة، تنخفض وفورات الحجم في هذا النوع من المؤسسات بسبب انخفاض الطاقة الانتاجية

وحجم الانتاج، إلا انها تستفيد من وفورات التجمع، الأمر الذي يؤكد أفضلية إقامتها في مناطق وتجمعات صناعية (لخلف، 2003).

6-الاعتماد على السوق المحلي: غالبا ما تؤسس هذه المشروعات في المدن والأرياف والمناطق القروية، الأمر الذي يمكن المالك من اكتسابه خبرة ودراية بما سينتجه وحجم الطلب على منتجاته وأيضا سلوك المستهلكين هذا من جهة، ومن جهة أخرى معرفة أصحاب هذه المشروعات بالوسائل الممكنة لتدبير المواد الخام ووسائل التشغيل، لذلك فهي تساهم في تحريك الدورة الاقتصادية داخل الدولة والمساهم في تطوير الاقتصاد الحقيقي.

7-سهولة الدخول إلى السوق والخروج منه: نظرا لصغر حجم هذه المشروعات من حيث راس المال وحجم الأصول بما فيها المعدات والآلات، ومواد التشغيل والمخزون والمباني، وغيرها، فانه من السهل جدا تسييل هذه الأصول وبيعها في السوق وتحويلها الى نقد خلال فترة زمنية قصيرة وبدون خسائر تذكر، أي ان عملية الدخول والخروج من السوق ليست صعبة (السهلاوي،2001).

8-المرونة العالية والتكيف مع المتغيرات: بسبب وجودها في مناطق قريبة جدا من المستهلك وفي مناطق محدودة وصغيرة، تتكيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع المتغيرات المختلفة كنوعية وتركيبة القوى العاملة وسياسات التشغيل والإنتاج والتذبذب في الأسعار، وتتبع سلوك المستهلك وتحقيق رغباته (بالريش و بالغرسة، 2006) بعكس المشروعات الكبيرة التي تبنى على مخططات وبرامج طويلة المدى، إن انخفاض تكاليف الانتاج ومرونة الادارة والتشغيل أدت الى سهولة تكيف هذا النوع من المشاريع وتكيفها مع المتغيرات المختلفة في المحيط التي تعمل به، مثل التحديث والنمو والتطور لتماشى مع أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم، وتكون هذه المرونة في تغيير تركيبة القوى العاملة حسب سياسة الانتاج والتوزيع، وأيضا زيادة قدرتها على الابتكار والتجديد لمواجهة متطلبات السوق. (الأسرج 2006)

9-أداة للتدريب الذاتي والتطوير التقني: توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مناخا جيدا للإبداع والتطوير والابتكار بسبب الحوافز المادية التي تمنحها للعاملين فيها وربط هذه الحوافز بالإنتاجية، بعكس ما هو موجود بالقطاع العام. ومن أهم الخصائص التي تتميز بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة أنها تستخدم عمالة لا تحتاج الى المهارة العالية لتشغيل آلات ومعدة غير معقدة لتشغيلها، إلا انها دائما تسعى إلى تطوير قدراتها الإنتاجية بخلق كوادر تعمل على تطويرها ذاتيا من أجل الابداع والابتكار وبالتالي التطوير والمنافسة في ظل الظروف التي تعمل فيها، لذلك فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر مصدر رئيس للأفكار والاختراعات الجديدة (ابوالفحم، 2009). أيضا من أهم خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة أنها تنمي قدرات أصحاب المواهب وأصحاب براءات الاختراع، فمثلا تصل نسبة الابداع التكنولوجي في المشاريع

الصغيرة في كل من أميركا وبريطانيا إلى 39.8%، 38.1%، على التوالي ، وتصل في كل من ألمانيا وفرنسا إلى 33.3%، وبالتالي أولت الدول المتقدمة اهتماما كبيرا وخاصا لدعم هذا القطاع خاصة في جانب التطوير والابتكار(هواري 2017 ص). كما ان هذه المشروعات تعد مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها، الامر الذي يكسبهم المزيد من المعلومات والخبرات وبالتالي ينمي قدرتهم لقيادة عمليات استثمارية في المستقبل تفوق حجم مؤسساتهم الحالية (الأسرج 2006).

10-التكامل مع المشروعات الكبيرة: تعمل بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة على انتاج مخرجات قد تكون مدخلات لبعض المشروعات الكبيرة، أو أن هذه المشروعات لا تملك الخبرة الكافية لتسويقها مخرجاتها خراج حدودها السوقية، أو أن مخرجات بعض المشروعات الكبيرة قد تكون مدخلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو تعمل المؤسسات والمشاريع كبيرة لتسويق مخرجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل حدود وخارجها، هذا يبرهن على أهمية التداخل والتكامل بين عمل كلا الشريحتين من المشاريع. كما أن هذا القطاع وخاصة في الدول المتقدمة يضيف ويتطور ويتكيف تبعا لحاجات الاقتصاد الوطني، فتصبح الصناعات أكثر تخصصا في ظل الصناعات الكبيرة، فتنتج الصناعات الصغيرة والمتوسطة كل ما تحتاجه الصناعات الكبيرة لتصبح موردا أساسيا لبعض مراحل ومتطلبات عملية الانتاج الكبير، أي أنها تقوم بإنتاج متطلبات المشروعات الصناعية الكبيرة بتكلفة أقل. من هنا يمكن القول بان المشروعات الصغرى والمتوسطة تلعب دورا كبيرا ومهما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية (سيد، 1994)

11-تحقيق الانتشار الجغرافي للتوطين الصناعي: المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعد من وسائل التوطن الصناعي جغرافيا من خلال الانتشار الجغرافي للمنشآت التي تسود فيها روح المنافسة، فهي أحد وسائل لإحداث التطور الاجتماعي والاقتصادي وخاصة في المناطق الحضرية والريفية والقريبة احيانا من مدخلات الصناعات الصغيرة، وبالتالي تعمل هذه المشاريع في توسيع رقعة التنمية الصناعية وانتشارها وبالتالي اجداث التطور الصناعي والحضاري (الأسرج 2006).

مجالات عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة

تقسم مجالات عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة الى ما يلي: (فياض،2002)

1-المجال الصناعي: يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التوجه نحو الصناعات الصغيرة التي يمكن أن تعمل فيها بما يناسب حجم رأس مالها مثل الحرفيون وأصحاب المهن اليدوية، وصناعات التعبئة والتغليف.

2-المجال الزراعي: يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تعمل في مجال الزراعة من خلال الاهتمام بالمزارع الصغيرة وبناء البيوت البلاستيكية والاهتمام بزراعة الحبوب والخضروات والفواكه أو الاهتمام بتربية النحل والمواشي.

3-المجال التجاري أيضا يمكن تأسيس مشروعات تجارية تعمل في شراء وبيع السلع المختلفة لتلبية حاجات المستهلكين داخل المدن والمناطق المختلفة داخل حدود الدولة.

4-المجال الخدمي يمكن تأسيس مشروعات صغيرة ومتوسطة تقدم خدمات مختلفة لمختلف شرائح المستهلكين مثل تأسيس مكاتب المحاماة والمحاسبة القانونية ومستشارين ماليين ومكاتب دراسات الجدوى ومؤسسات تعليمية للتدريب والتأهيل وانشاء مصحات وعيادات وغيرها.

التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من التحديات الناتجة عن الظروف المحيطة بها والبيئة التي تعمل فيها، ويمكن حصر هذه التحديات في الاتي:

1-تطور تقنية المعلومات: أصبحت تقنية المعلومات لاعبا أساسيا في ضمان نجاع المؤسسات على كافة انواعها، حيث اصبحت تقنية المعلومات تستخدم في كافة الجوانب، في الادارة والتسويق والمراقبة والتمويل والانتاج وغيرها، لذا لابد لهذه المؤسسات من الاهتمام بتقنية المعلومات الذي يشكل عبئا ثقيلا من حيث التكلفة للاستفادة من المزايا التي تحققها في تخفيض تكاليف الانتاج والتمويل والتسويق والادارة (شبوطي 2007).

2-التطور التكنولوجي: ساعد التطور التكنولوجي الهائل إلى التقدم الكبير في سرعة الأداء في العمليات المالية والاقتصادية في العالم بحيث لم يكن للحدود السياسية او الجغرافية السياسية أي أثر في الاسواق العالمية مما أدى الى عالميتها وجعل العالم قرية صغيرة، لذلك لابد لهذا القطاع من مجارات هذا التطور الذي يتطلب أموالا طائلة.

3-الدخول الى الاسواق الدولية: عدم قدرة هذه المشروعات على المنافسة لتصدير منتجاتها خارج حدود الدولة بسبب نقص التشريعات والقوانين المنظمة او عراقيل جمركية أو اشتداد المنافسة.

4-عالمية الجودة: دخول السوق العالمية وازدياد المنافسة الزم هذه المؤسسات الاهتمام بالجودة للارتقاء بمنتجاتها، فلن تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسط المنافسة في السوق العالمية ما لم تفي بمتطلبات الجودة، فأصبحت تسعى للحصول على مختلف شهادات الجودة الممنوحة من المنظمات العالمية لتتمكن من دحول الاسواق العالمية في ظل الحرية الاقتصادية (مالكية 2008).

6-رفع الكفاءة الادارية والبشرية: من أهم التحديات التي تواجه هذا القطاع الاهتمام بكفاءة الموارد البشرية لديها، لاستخدام التكنولوجيا المتطورة وتقنية المعلومات وتحسين جودة منتجاتها لابد له من الاهتمام بالموارد البشرية وتطويرها بما يتناسب وعملية التحديث والتطوير (غبولي 2010).

معوقات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المشاكل والتحديات والصعوبات التي تقف عائق أمام نجاحها، من أهمها:

1-مشاكل التمويل: يواجه هذا القطاع خصوصا في الدول النامية أهم مشكلة وهي مشكلة التمويل، فلا توجد المصادر الكافية لملاك هذه المشروعات لتمويل مشروعاتهم، فجل الاهتمام ينصب على تمويل المشروعات الكبيرة، أما الصغيرة فمشكلة التمويل تعد من المشاكل المعقدة، حيث تمتنع معظم مؤسسات التمويل على تزويد هذه المشروعات باحتياجاتها من التمويل لاسيما المصارف التجارية وذلك لارتفاع درجة المخاطر وعدم وجود ضمانات كافية أو مناسبة (لخلف،2006).

2-مشاكل ادارية وتنظيمية: تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة أيضا من مشاكل ادارية وتنظيمية مثل الاجراءات الادارية والبيروقراطية المعقدة التي تتطلب العديد من التراخيص والموافقات والمستندات (صالحي 2004).

3-مشاكل تسويقية: تتمثل هذه المشاكل في عدم قدرة هذه المؤسسات في تسويق انتاجها محليا وحتى دوليا نتيجة لعدة اسباب قد تكون فنية او عدم الدراية بالسوق أو نقص في الخبرات أو معوقات ادارية من مؤسسات الدولة (زهواني 2006).

4-مشاكل معلوماتية: تعاني هذا المؤسسات من نقص حاد في المعلومات والبيانات الدقيقة اللازمة لإجراء دراسات الجدوى ومعرفة احتياجات السوق من المنتجات والتسعير وتحديد المزيج السلعي، ايضا تفتقر الى الخبرات اللازمة التنظيمية والتسييرية، كل ذلك كان عائقا امام نجاح الكثير من هذه المؤسسات (زويتة 2006).

5-المشاكل الفنية: هذه المؤسسات تواجه العديد من المشاكل الفنية تتمثل في (غبولي 2010) :

أ-صعوبة الحصول على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة التي توفر الجهد والوقت والتكلفة والجودة.

ب-صعوبة الحصول على المواد الأولية سواء كانت مواد خام أو نصف مصنعة.

ج-صعوبة الحصول على مستلزمات الانتاج بسبب عدم كفاية الأموال.

مقومات نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لضمان نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لابد من توفر مجموعة من المقومات والعوامل يمكن سردها فيما يلي (أبو ناعم 2002):

1- لابد من تحديد الهدف الذي انشئت من اجله هذه المشروعات تحديدا واضحا ودقيقا.

2-وضع خطط كاملة لسير عمل المؤسسة حتى تتمكن من تحقيق اهدافها.

3-الرقابة على أعمال هذه المؤسسات وتشمل الرقابة المالية والادارية والانتاجية لمعرفة جوانب الضعف والمشاكل وبالتالي امكانية تفاديها واصلاحها.

4-معرفة حجم راس المال الكافي للمشروع ومصادر التمويل قليلة التكلفة وكيفية استخدام هذه الاموال.

5-اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية الوافية والكافية لهذه المؤسسات قبل الشروع في تأسيسها.

6-التخطيط لمواجهة المنافسة الكبيرة سواء كانت محلية او خارجية من حيث تقيل التكلفة والاهتمام بجودة المنتج.

ويمكن التغلب على الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال: (باشا 1999 ص 53)

1-فهم المعوقات والمشاكل التي تواجهها هذه المشروعات وتوفير السبل المتاحة لدعمها وفهم متطلباتها وتقديم الحلول الناجحة لمشاكلها وتفاديها وتهيئة المناخ التشريعي والقانوني المناسب للعمل فيه.

2-التخطيط ووضع الاستراتيجيات السليمة لتنمية الاقتصاد الوطني من خلال تحديد الأولويات لاختيار المشروعات وتحديد دور لقطاع الخاص والعام في تنفيذ الخطط والاستراتيجيات.

3-العمل على التنسيق وتوحيد الجهود بين المؤسسات الداعمة ومؤسسات الدولة من اجل العمل على انجاحها وتمكينها.

المبحث الثاني أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي وبالتالي تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حيث أنها تلعب دورا كبيرا ومهما في تخفيض معدلات البطالة وتوفير فرص عمل واستغلال موارد البلد من مواد خام ورأس مال بشري والتحفيز على الإنتاج وزيادة معدلات الإنتاجية، لذلك أولت السلطات في البلدان اهتماما بها واعتبرتها المحور الأساسي للاقتصاد الوطني ومعول مهم من معاول التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويمكن الإشارة الى أهمية هذه المشاريع في الاتي:

أولا مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير وفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أثبت ذلك في الدول النامية والمتقدمة التي أولت لها اهتماما كبيرة. فمثلا تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير وخاصة في الدول التي اولت اهتماما كبيرا بهذا القطاع في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، الجدول رقم (1) يوضح مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول المختارة.

جدول رقم (1) مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول

الدولة	مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي
كوريا الجنوبية	%48
اليابان	%47
سنغافورة	%40
الولايات الامريكية	%50
ماليزيا	%32
جمهورية مصر العربية	%80
الامارات العربية المتحدة	%46

المصدر: تنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، منتدى الرياض الاقتصادي، الدورة السادسة 9-11 ديسمبر 2013

ثانيا مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات

لا يقتصر دور هذه المشروعات في زيادة الانتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي فقط، بل ساهمت في زيادة قيمة الصادرات والدخول الى المنافسة الدولية وبالتالي زيادة قيمة الصادرات والتخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري، فزيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونموها وبالتالي زيادة انتاجيتها واتجاهها بما للتصدير خارج البلاد، يساهم في زيادة إيرادات الدولة من الضرائب والضمان الاجتماعي والمساهمات الأخرى، حيث تعمل الدولة على جباية الضرائب من مالكي هذه المشروعات مقابل منحهم التراخيص وضمان استمرارية عملهم وبالتالي حصولهم على الخدمات التي تقدمها الدولة (أبو جزر، 2006).فعلى سبيل المثال تعمل المشروعات الصغيرة وخاصة الحرفية التي لا يزيد عدد العمال فيها عن 10 عمال على تلبية احتياجات أسواق التصدير خاصة في الدول الصناعية، إلى جانب انها اكثر استجابة للتغيرات السريعة في السوق العالمية (ناصر و محسن 2011 ص 8). فيمكن لهذا القطاع من المساهمة في حجم الصادرات وخاصة في المعدات الصناعية فمثلا في كوريا الجنوبية تصل قيمة الصادرات من هذه

المشروعات الى 95% من انتاجها الى الخارج وفي المانيا تمثل 66% من قيمة الصادرات أما في ايطاليا واليابان تمثل نسبة الصادرات في كل منهما 47% و 30% على التوالي أما في اميركا نسبة المشاريع الصغيرة بين المصدرين تصل الى 96% نسبة ما تم تصديره للخارج 30% من اجمالي الصادرات الامريكية (هواري 2017 ص 7).

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

أيضا هناك تفاوت بين الدول المتقدمة والنامية من حيث مساهمة هذا القطاع في القيمة المضافة، حيث نجد أن هذه النسبة مرتفعة في كل من فرنسا وايطاليا وتقدر بحوالي 42.9% ، 58.8% على التوالي (دراجي و عدوكة 2012). أما في الدول النامية فنجد هناك تباين في نسبة المساهمة، ففي الجزائر مثلا تختلف هذه النسبة بين المؤسسات العامة والخاصة، ف سنة 2010 نجد مثلا ان قطاع الزراعة الخاص يساهم بنسبة 99.7%، اما قطاع الأشغال العمومية بنسبة 98.7% يليه قطاع التجارة، قطاع الفندقة، قطاع الصناعة، قطاع المواصلات بنسب 94.1%، 88.61%، 88.42% ، 81.6% على التوالي (خياري 2012).

رابعا مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الاقتصادي

هناك علاقة تكاملية بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى المشروعات الكبيرة لتلبية حاجاتها من المواد الخام ووسائل الانتاج ومواد التشغيل الاخرى والتسويق والتمويل وغيرها، كما تحتاج المشروعات الكبيرة الى مخرجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ مهمات ونشاطات مهمة لها عادة ما تكون قليلة التكلفة فيما لو نفذتها بنفسها (برنوطي 2010). أي أن هناك تداخل بين الادوار التي تؤديها جميع المشروعات بصرف النظر عن احجامها. وتعد المشروعات الصغيرة لبنة أساسية للمشروعات الكبيرة ومنافع توزيع بين المستهلك وبين المشروعات الانتاجية، كما تساعد على زيادة المبيعات والتوزيع الامر الذي يقلل تكاليف التخزين ويؤدي الى وصول السلعة الى المستهلك بتكلفة اقل (احمد وبراهم 2010 ص 89).

خامسا مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط وتطوير المنافسة

نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة عددها وتنوعها في جميع القطاعات يؤدي الى ازدياد شدة المنافسة فيما بينها، بحيث تهتم هذه المشروعات بتطوير منتجاتها والاهمام بجودتها وتقليل التكلفة وبالتالي أسعار بيعها في السوق، كما أن هذه المؤسسات أصبحت منافس قوي للمشروعات الكبيرة في الدول المتقدمة، فالقدرة التنافسية تدفع المؤسسات إلى الابداع والتطوير والحداثة مما ينعكس ايجابا على الاقتصاد. كما تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من الخبرات الموجودة في شتى المجالات الاقتصادية والإدارية والمالية والتقنية والفنية، وبالتالي تطوير خبراتها وبناء جيل ينتهج الابداع والتطوير والابتكار (البدري،2006).

سادسا مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية

تعاني جميع الدول المتقدمة والنامية من تفاقم مشكلة البطالة وعدم قدرتها على توفير فرص العمل للخريجين والشباب، لذلك تعمل جاهدة على تشجيع القطاع الخاص متمثلا في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها ودعمها حيث أنها تلعب دورا كبيرا في استيعاب العاطلين عن العمل وتوظيف الرأس المالي البشري، حيث تعتبر من الوسائل الأساسية في مواجهة البطالة والحد منها. جدول رقم (2) يبين نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل في بعض الدول المختارة، ففي كوريا الجنوبية واليابان مصر والامارات العربية تصل هذه النسبة الى 88.4% و79% و75% و84%على التوالي، أما في ماليزيا وأميركا فتقل هذه النسبة عن 50%. وفي احدى الدراسات التي اجراها للبنك الدولي أشارت الى قدرة المشروعات الصغرى والمتوسطة على توفير الوظائف لنصف العاملين في الصناعات التحويلية في الدول النامية والمتقدمة لكونها تتميز بكثافة عنصر العمل، كما أشارت الدراسة إلى أن تكلفة العمالة بها منخفضة ثلاث مرات بالمقارنة مع تكلفة فرص العمل الواحدة بالمؤسسات الكبيرة (ناصر ومحسن، 2011 ص 7).

جدول رقم (2) مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل (دول مختارة)

الدولة	نسبة تشغيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من اجمالي القوى العاملة
كوريا الجنوبية	%88.4
اليابان	%79
سنغافورة	%62.2
الولايات المتحدة الأمريكية	%40
ماليزيا	%46.4
جمهورية مصر العربية	%75
الامرات العربية المتحدة	%84

المصدر: تنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، منتدى الرياض الاقتصادي، الدورة السادسة 9-11 ديسمبر 2013

واقع وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (الأسرج، 2006)

المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تعتبر النمط الغالب للمشروعات في غالبية الدول العربية، فمثلا تشكل تقريبا 99% من جملة المؤسسات الاقتصادية في مصر، ويساهم بحوالي 80% من اجمالي القيمة المضافة التي ينتجها القطاع الخاص، ويعمل بها حوالي ثلثي العاملين في القطاع الخاص. أما في الكويت فيشكل القطاع حوالي90% من اجمالي المؤسسات

الخاصة ويشغل عمالة وافدة تقدر بنحو 95% من القوى العاملة، أما العمالة الوطنية فهي متدنية جدا تصل الى أقل من 1%، وفي لبنان تستحوذ هذه المؤسسات على ما يزيد عن 95% من اجمالي المؤسسات وتساهم بما يزيد عن 95% من الوظائف. وفي الامارات تشكل هذه المشاريع نحو 94.3% من المشاريع الاقتصادية توظف حوالي84% من القوى العاملة وتساهم بحوالي 75% من الناتج المحلي الاجمالي لدولة الامارات[1]. إن هذا القطاع المهم يشارك في الاضافة على الاقتصاد القومي، حيث قدرت هذه المساهمة في عام 2005 في كل من اليمن، الجزائر وفلسطين، السعودية ومصر بنحو 96%، 77%، 59%، 25، 40% على التوالي. أما في المغرب تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 92% من المؤسسات الصناعية وتوفر فرص عمل لـ 46% من اليد العاملة، بينما في تونس تمثل 95% من اجمالي المؤسسات وتوفر فرص عمل لـ 88% من اليد العاملة (شبوطي 2007).

واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

لفترة تزيد عن العقدين تبنت الدولة الليبية الاقتصاد الموجه وامتلكت جميع المؤسسات الاقتصادية والمالية في الدولة ومنعت مزاولة أي نوع من المشروعات الخاصة، إلا انه في تسعينيات القرن الماضي كان هناك اتجاه لتصحيح هذا التوجه وسمحت بمشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، فمنذ بداية سنة 2000 عمدت الحكومة الليبية الى تحسين وتطوير الهيكل الاقتصادي الليبي بغية تحقيق التنوع الاقتصادي والتشجيع على توسيع قاعدة الملكية بتفعيل دور القطاع الخاص والسماح بإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم هذا التوجه بشتى الاساليب الممكنة، وبالتالي ظهرت العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا ان معظمها يفتقر للقدرة على الابتكار والتجديد والاستمرار وتلبية احتياجات السوق الليبي من السلع والخدمات. وتشير مجموعة من الدراسات المتخصصة في هذا المجال إلى أن معظم منتجات هذه المشروعات متشابهة وتركز على منتجات استهلاكية مثل صناعة الأثاث والمنتجات الغذائية والخدمات الطبية وخدمات النقل والمطاعم والمقاهي (الورفلي 2006 ص 91).

الإطار التنظيمي للتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

بداية التنظيم لعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا كان في بداية العقد الماضي بإصدار القانون رقم 321 لسنة 2002 بالتعريف بالمشروعات المتناهية في الصغر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وكيفية عملها وتمويلها. وصنف القانون المشروعات الصغرى والمتوسطة الى ثلاث أصناف هي: –

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005 ، الكويت ، يونيو 2006 ص 75

1-المشروعات متناهية الصغر وهي التي لا تزيد قيمة القرض الواحد فيها عن 10،000 دينار ليبي.

2-المشروعات الصغيرة وهي التي لا تتجاوز قيمة القرض الواحد فيها عن 1،000،000 دينار ليبي ولا يزيد عدد العاملين فيها عن 25 فردا.

3-المشروعات المتوسطة وهي التي تتراوح فيها قيمة القرض الواحد ما بين 1،000،000 دينار ليبي و5،000،000 دينار ليبي أو يتجاوز عدد العاملين فيها 25 فردا.

وفي سنة 2007 صدر القرار رقم 845 لتأسس البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة يتبع المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي، تبع ذلك القانون رقم 73 لسنة 2011 بشأن اعادة تنظيم البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة. وبذلك أصبح البرنامج الوطني مؤسسة مستقلة تتبع وزارة الاقتصاد، يهدف الى ما يلي: -

1-وضع الخطط والبرامج الخاصة بتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة وخلق بيئة مساندة لتطويرها.

2-معالجة الصعوبات والعراقيل التي تعترض تطبيق سياسات عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

3-اختيار المشروعات الرائدة المستهدفة بالتمويل.

4-القيام بتدريب العاملين وتطويرهم واكسابهم المهارات اللازمة واجراء دراسات الجدوى اللازمة والمساعدة في تأسيس وادارة المشروعات.

5-تنمية المبادرات وتحويلها الى مشروعات وضمان اقراضها وتقديم الاستشارات اللازمة في كافة مراحلها ومتابعة اعمالها.

6-عقد الاتفاقيات مع مؤسسات التمويل المختلفة للحصول على التمويل اللازم لإقراض المشروعات الصغرى والمتوسطة.

ومن مظاهر اهتمام الحكومة الليبية أيضا بهذه المشروعات استحداث عدد من المصارف والصناديق المتخصصة لإقراض الراغبين بإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعمها فنيا، وخصص بالميزانية العامة للدولة الليبية في سنة 2001 400 مليون دينار ليبي لبرنامج التحول للإنتاج، استفاد منه عدد لابأس به من المواطنين، وبلغ عدد الانشطة المستفيدة من هذا البرنامج حتى سنة 2006 6329 نشاطا انتاجيا و 1419 نشاطا خدميا، ومن جهة اخرة في سنة 2001 خصص بميزانية التنمية مبلغ 195 مليون دينار للمصارف المتخصصة وصندوق التحول للإنتاج لإقراض المشروعات الداخلة باختصاصها، بالإضافة الى برنامج توسيع قاعدة الملكية بتمليك الشركات والوحدات الاقتصادية للعاملين بها بعد تقييمها فنيا وماليا واقتصاديا (الورفلي 2006 ص 92). إلا أنه وعلى الرغم من الجهود المبذولة من الحكومة على مر

العقدين المنصرمين، توجد بعض الصعوبات والمشاكل التي تقف حائلا امام تقدم ونمو هذه المشروعات يمكن سرد بعض منها في الاتي (الورفلي 2016 ص 93):-

1-صعوبات تمويلية تتمثل في صعوبة الشروط التي تضعها المصارف في تمويل المشروعات سواء من حيث الضمانات المطلوبة أو تكاليف التمويل أو طريقة السداد.

2-صعوبات تنظيمية تتمثل في انعدم الخطط والاستراتيجيات والسياسات الواضحة على مستوى الدولة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو حتى المشروعات الكبيرة.

3-صعوبات ادارية تتمثل في ندرة الخبرات في ادارة هذه المشاريع من حيث الانتاج والتصنيع والتسويق والتوزيع.

4-غياب المؤسسات الداعمة لنمو وتحفيز هذا القطاع سواء من حيث اعداد دراسات الجدوى وتقديم الاستشارات، او وجود مراكز التدريب والتأهيل.

5-غياب التشريعات المحفزة لهذا القطاع مثل تشريعات الضريبية التي تمنحها الاعفاء الضريبي والرسوم الجمركية وتخفيض الضرائب والتسهيلات، او القوانين التي تحمي المنتجات المحلية امام المنافسة الاجنبية.

سياسات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

لزمن طويل لم توجد سياسة واضحة المعالم تنظم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا بسبب شمولية الدولة واعتمادها على الدخل من النفط في مشاريع التنمية الاقتصادية، إلا انه خلال العقدين الأخيرين وجدت بعض التوجهات نحو الاهتمام بهذا القطاع تتمثل في السماح بإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في شكل مشروعات فردية او تشاركيات او شركات مساهمة في جميع المجالات في الخدمات الصحية والتعليمية والمالية والتجارية والصناعية والزراعية والسياحية. وصدرت مجموعة من القوانين واللوائح مثل القانون 321 لسنة 2002 التي تنظم وتعرف المشروعات المتناهية الصغر والمشروعات الصغرى والمتوسطة وتصنفها وتبين المؤسسات الداعمة لها وطرق تمويلها. فقد نص القانون رقم 73 ل سنة2011 في ماته 13 على انه يتم تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة بأساليب التمويل المختلفة (الاقراض- المشاركة- المرابحة- التأجير التمويلي وغيرها) ويتم ذلك من خلال: -

أ-التمويل المباشر وهو الاقتراض من المؤسسات المالية المختلفة.

ب-التمويل من خلال المصارف التجارية بضمان صندوق ضمان الاقراض لأغراض التشغيل من الأموال المخصصة لها من ميزانية الدولة.

ج-التمويل من المبالغ المخصصة بميزانية الدولة لإقراض المشروعات الصغرى والمتوسطة ويتم ذلك عن طريق المصارف المتخصصة.

د–التمويل من خلال صناديق التمويل للمشاريع الريادية وصناديق الابداع والابتكار.

أيضا من ضمن سياسة الدولة اتجاه تشجيع المشروعات الصغرى والمتوسطة هو تمتعها بالإعفاءات والمزايا التالي:

أ–الإعفاء من رسم مقابل خدمات التوريد وضريبة الاستهلاك.

ب–الاعفاء من ضريبتي الانتاج والدخل مدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ التشغيل الفعلي للمشروع.

ج–دعم رسوم اجراءات حفظ حقوق الملكية الفكرية محليا ودوليا للمبادرات الخاضعة للإشراف البرنامج الوطني عند تحقق انجازها.

د– كما نص القانون 472 لسنة 2009 في المادة 9 الى أن تمويل المشروعات المتناهية الصغر عن طريق المصرف الريفي وتكون الأولوية لتمويل المشروعات المتعلقة بالمرأة.

أيضا من ضمن السياسات التي اتخذتها الدولة حسب المادة 7 من القانون 472 لسنة 2009 ان تكون الأولوية في منح القروض للمشروعات التالية:

أ–المشروعات التي تقام في المناطق الأقل تطورا كالمناطق الريفية والبعيدة عن المدن.

ب–المشروعات التي تستخدم تكنولوجيا من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية والتي تنمي الطاقات المتجددة وتعمل على تحقيق الأمن الغذائي.

ج–المشروعات التي توفر فرص عمل لليبيين وتساهم في تنمية الموارد البشرية وتحسين قدراتها.

د–المشروعات التي تقيمها المرأة وتكون ذات مردود ايجابي على الاقتصاد الوطني.

هـ–المشروعات التي تعتمد على موارد محلية يتم تحويلها الى منتجات نهائية.

المبحث الثالث تجارب بعض الدول في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة

اهتمت بعض الدول المتقدمة والنامية بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال العقود الأخيرة، وخاصة في بريطانيا وأمريكيا وبعض دول الاتحاد الأوروبي وبعض دول جنوب شرق آسيا مثل اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة والهند وباكستان، حيث نجحت هذه الدول نجاحا باهرا في تنمية هذا القطاع، فعلى سبيل المثال جدول رقم(3) يقارن بين بعض المؤشرات الاقتصادية ذات العلاقة لبعض الدول. فنجد مثلا عدد المشروعات غير الزراعية في الاتحاد الأوروبي يصل الى ما يزيد عن 20 مليون مشروع بينما يصل العدد في أمريكيا الى أكثر من 25 مليون مشروع. وفي المقابل نجد ان عدد العاملين في المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي يزيد عن 80 مليون عامل بينما يصل الى 27.7 و68 مليون عامل في كل

من اليابان وامريكيا على التوالي. وتصل نسبة المنشآت التي توظف اقل من 100 عالم الى 98.2% في امريكيا، 99.5% في الاتحاد الاوروبي، 97% في اليابان، 95% في بريطانيا.

جدول رقم (3) مقارنة بين بعض الدول الرائدة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة

البيان	الاتحاد الاوروبي 2001	تايوان 2001	اليابان 2000	امريكي 2000ا	كوريا 2000
عدد المشروعات غير الزراعية	20.41 مليون	1.08مليون	4.48 مليون	25.4 مليون	2.77 مليون
عدد العاملين	80.79 مليون	7.29 مليون	27.7 مليون	68 مليون	8.87 مليون
نسبة دخول المشاريع الجديدة الى السوق	–	%6.75	%4.1	%10.8	1.08 في المدن الرئيسية
نسبة خروج مؤسسات قديمة من السوق	–	%0.8	%0.9	%9.7	0.24%افلاس

المصدر: (MOEA, White Paper on Small and Medium Enterprises in Taiwan 2003)

وسيتم استعرض بعض تجارب الدول في مجال الاهتمام بالمشاريع الصغرى والمتوسطة ومنها:

أولا تجربة كوريا الجنوبية

منذ ستينيات القرن الماضي أولت كوريا الجنوبية اهتماماتها بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتأسست العديد من المؤسسات الداعمة لهذه المشروعات بهدف دعم التنمية المستدامة وتعزيز النمو، حيث قدمت الحكومة الكورية أكثر من 100 برنامج لدعم هذه المنشآت، وبذلك حققت نجاحا باهرا، فطبقا لإحصاءات 2007، تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة 99.9% من الشركات الكورية، وتوظف حوالي 88.4% من اجمالي القوى العاملة، وتساهم في الناتج المحلي الإجمالي إلى 48%، أما مساهمتها في اجمالي الصادرات فتصل إلى 30.9% (SMBA 2010).

البرامج والسياسات لدعم هذه المشروعات

المحور الأساسي الان في كوريا هو دعم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الابتكار والنمو والعولمة، فأسست الحكومة وكالة إدارة الأعمال الصغيرة والمتوسطة بغرض تشجيع ورعاية مشروعات رأس المال المخاطر وتنفيذ سياسات الحكومة الخاصة بهذه المشاريع. ويمكن تصنيف سياسات دعم وتنمية هذا المشروعات إلى ثلاث فئات هي كالتالي: –

أ-السياسات العامة للدعم (SMBA 2009) : حيث يشمل كافة أشكال الدعم المرتبط بممارسة النشاط ومنها المحاضرات والدورات التثقيفية والتوعوية في المؤسسات التعليمية، برامج تشغيل فئات الشباب والطلبة وأساتذة الجامعات، أيضا إقامة الدورات التدريبية وبرامج تحسين الأداء، نشر الأفكار التكنولوجية على جميع المنشآت الناشئة، تقديم الدعم المالي، وضع نظام مستمر لتقويم اللوائح والنظم المنظمة لعمل هذه المشروعات، إنشاء إدارة شكاوى لحل مشاكل هذ الشركات وتقديم الاستشارات اللازمة لها.

ب-برامج دعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ذات الأداء المرتفع: هذه البرامج تضمن توفير دعم مالي للبحوث والتطوير التقني لهذه المشروعات، فالبحث والتطوير يعد ركيزة أساسية في زيادة القدرة التنافسية لها، فمن أهم مبادرات هذه البرامج : برنامج الابتكار التكنولوجي الذي تأسس سنة 1997 حيث يوفر دعما جزئيا لنفقات البحوث والتطوير للتكنولوجيا الجديدة وتطوير منتجات جديدة يمكن تسويقها خلال فترة ثلاث سنوات، أيضا تعزيز التعاون بين الصناعة والمؤسسات الأكاديمية وانشاء بنية تحتية رقمية، ومن هذه البرامج أيضا برنامج تمويل المنتجات الجديدة مضمونة الشراء، أي تقديم الدعم لهذ المؤسسات بشرط تقديم إثبات على استعداد منظمات عامة أو شركات كبيرة بشراء تلك المنتجات حال تطويرها. كذلك برامج مقابل التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف تطوير منتجات جديدة بالتعاون مع الجامعات ومعاهد البحوث وغيرها من المؤسسات المتخصصة، وأخيرا توفير الدعم المالي لتكنولوجيا تسويق المنتجات.

ج-سياسة عولمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة: أي تدويل الأنشطة الإنتاجية ولإمكانية ذلك تضطر هذه الشركات على تخفيض تكاليف الانتاج، حيث تعتمد الصادرات كأحد أبرز أشكال العولمة على اقتصادات الحجم لخفض تكاليف الإنتاج والتوسع في الأسواق الدولية، أي أن التدويل والعولمة يعدان من ركائز بقاء تلك الشركات وقدرتها على المنافسة العالمية وبالتالي ابتعاد هذه الشركات عن النموذج التقليدي والاستجابة لتحديات العولمة الاقتصادية (Dong-sun, Kim 2010).

الدروس المستفادة من التجربة الكورية

1-تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحديدا واضحا نظرا لارتباطها بتحديد المستحقين للدعم الحكومي.

2-وجود اطارين للدعم، أحدهما لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والأخر لدعم المنشآت ذات النمو العالي.

3-ضرور إيجاد برامج مستقلة ومتخصصة في مجال التطوير التقني.

4-ضرورة إطلاق المزيد من المبادرات والبرامج المتخصصة في مختلف مجالات الدعم والتنمية لهذه المشروعات.

5-لابد ان تكون برامج الدعم مركزية وموحدة لمنع الازدواجية أو اساءة استغلال تلك البرامج.

ثانيا التجربة الماليزية

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع المجالات دورا كبيرا في الاقتصاد الماليزي، فهي تمثل حوالي 99.2% من إجمالي المشروعات، وتساهم بنسبة 32% من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وتوفر 46.4% من فرص العمل، ونحو 19% من اجمالي الصادرات. ويختلف مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا باختلاف النشاط الذي تزاوله (خدمي، انتاجي، صناعي، زراعي) (SMIDEC, 2008). وللاهتمام بهذا القطاع في ماليزيا تم إقرار مجموعة من برامج الدعم والمساندة، فتم تأسيس عدة منظمات لدعم هذه المشروعات ومنها: بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الماليزية لتنمية التجارة الخارجية، معهد البحوث الصناعية الماليزي، هيئة التنمية الصناعية الماليزية مؤسسة تطوير التكنولوجيا الماليزية، وزارة العلوم، وزارة التجارة والصناعة، التكنولوجيا والابتكار، اتحاد المصنعين الماليزيين Haron, et al, 2010). حيث يتمثل دور هذه المؤسسات والمنظمات في تقديم الدعم الكامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل الدعم الفني والاستشاري والمالي وتقديم معارض تطوير المنتجات. إلا أن هذ المشروعات تفتقر الى الموارد البشرية المؤهلة في مجالات ومعوقات التمويل. ووضعت الحكومة الماليزية تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أولوياتها، فتبنت زيادة تلك المشروعات في الناتج المحلي الإجمالي من 32% الى 37% وتزيد من نسبة مساهمتها في الصادرات من 19% الى 22% بحلول 2010 (Haron, et al, 2010) ولتحقيق هذه الأهداف كتفت الحكومة من برامج الدعم مثل البرامج التدريبية لزيادة الموارد وتحسين القدرة على التخطيط والمهارات الإدارية والإدارة المالية وتنمية الموارد البشرية مهارات التقنية التسويقية، ووضعت الخطط التنفيذية والتي منها:

1-الاستعانة بالمصادر الخارجية للتعاون ورعاية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وانشاء المشاريع المشتركة.

2-بناء روابط تجارية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات متعددة الجنسية لتصبح قادرة على المنافسة الدولية.

3-تعميم برامج تنظيم المشاريع وتقديم المشورة والتوعية وتحسين كفاءة الإدارة وتحسين الإنتاج وجودة المنتج والتسويق والتوزيع.

4-الاستمرار في تطوير المهارات الفنية بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة لاسيما في توليد الابتكار وخلق القيمة الاقتصادية.

وفي مطلع سنة 2012 اعتمدت الحكومة خطة أساسية لتحفيز النمو والدخل والتي ستعطي دفعة كبيرة لهذا القطاع، وذلك بالاعتماد على أدوات التمويل الإسلامية بهدف تسريع نمو هذه المشروعات لتصبح ماليزيا في مصاف الدول ذات الدخل المرتفع.

الدروس المستفادة من تجربة ماليزيا

1-دعم حكومي على أعلى المستويات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2-الاستعانة بكافة المؤسسات للتعاون في دعم هذ المشروعات.

3-الاعتماد على أدوات التمويل الإسلامية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

4-التنوع الكبير والهائل في البرامج التي تقدم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا تجربة دولة الامارات العربية المتحدة

وفق التقرير السنوي للتنافسية في عام 2012، تحتل الامارات العربية المتحدة المرتبة الأولى إقليميا والرابعة عالميا في مؤشر سهولة أداء الأعمال، حيث تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو 90% من اجمالي المشروعات، وتوظف 84% من القوى العاملة، وتساهم بنسبة 46% من الناتج المحلي الإجمالي. كما تعتمد الامارات في تعريفها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على عدد العاملين وحجم المبيعات، كما يختلف هذان المعياران بحسب طبيعة المشروعات (تجارة، صناعية، الخدمات). ومن أبرز وسائل الدعم الحكومي لهذا القطاع هو تأسيس حاضنات الأعمال العامة والخاصة لتقديم التمويل وخدمات الاستثمار والإرشاد والتدريب، ومن أبرز هذه الحاضنات: مؤسسة محمد بن راشد لتطوير قادة الأعمال، صندوق خليفة، مؤسسة تيكوم للاستثمار، شركة استثمارات التميمي، شركة البركة للاستثمارات، مركز دبي للأعمال. شركة فرصة للاستثمار.

دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الامارات العربية المتحدة

عملة الحكومة على مر سنوات عديدة من وصع السياسات والخطط والبرامج لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز برامج الدعم ما يلي: -

1-تقديم حزمة من الإعفاءات تمثلت في الإعفاءات من رسوم التسجيل والرسوم الأخرى، ورسوم التراخيص للثلاث سنوات الأولى من عمر المشروع، وذلك بغرض دعم ريادة الاعمال، وتذليل الصعاب ورفع مستوى الإنتاجية، حيث وصلت قيمة الإعفاءات الممنوحة في 2002 الى 72 مليون درهم اماراتي استفاد منها 1200 مشروع صغير.

2-وجود مجموعة من المؤسسات والصناديق لتقديم برامج التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل صندوق (HSBC) لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة. أيضا برنامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من شركة الخليج للتمويل. وبك أبوظبي الوطني الذي يقدم الخدمات المصرفية لهذه المشروعات كجزء من برنامج ممول من الحكومة الإماراتية.

3-برامج المشتريات الحكومية من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث مكنت مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشروعات الصغيرة أعضائها في برنامج المشتريات الحكومية من الحصول على عقود المشتريات من الجهات الداعمة.

الدروس المستفادة من تجربة الامارات العربية المتحدة

1-دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتم من أعلى مستويات الدولة.

2-تعزيز دور حاضنات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3-تنوع برامج الدعم الحكومي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

4-تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على عقود المشتريات الحكومية.

خامسا: التجربة الامريكية

مفهوم أو تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أميركيا يتنوع ويختلف طبقا لنوع النشاط الاقتصادي ومجاله (تجارة التجزئة، الصناعات الزراعية، تجارة الجملة، الانشاءات، الصناعة والمناجم)، والمعيار المستخدم في التعريف هو راس المال وعدد العمال. انتهجت الحكومة الامريكية سياسة واضحة نحو دعم وتشجيع هذا القطاع، وعملت على دعمها وخاصة في الجانب التمويلي الذي استخدم ما يعرف بالتمويل براس المال المخاطر كبديل تمويلي مستحدث لنظام التمويل التقليدي عن طريق المصارف، وهذا الاسلوب يعتمد على تمويل هذا القطاع من خلال شركات تعرف بشركات راس المال المخاطر، فهي لا تقوم بتقديم النقد فقط، بل تقوم على اساس المشاركة براس المال دون ضمان العائد ولا راس المال، ولكن تساهم هذه الشركات في ادارة هذا المشاريع بما يحقق تطورها وتنميتها وبالتالي نجاحها (السعيد 2006 ص 14). ومن خلال التجربة الامريكية في هذا المجال يتضح الدور الكبير لهذ المؤسسات حيث تبين من خلال دراسة على 500 مشروع تفوق المشروعات الممولة من خلال راس المال المخاطر على المشاريع الممولة تقليديا. وتصل نسبة المنشآت التي توظف اقل من 100 عامل الى 98.2% في امريكيا، كما تستوعب المنشآت الصغيرة 39.2% من اجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص وتساهم بنحو 50% من الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الخاص (الصوص، 2010، ص4). فهناك العديد من الشركات العملاقة مثل جوجل ومايكروسوفت والامازون وفورد

للسيارات وشركات الكمبيوتر بدأت جميعها كمشاريع صغيرة وبدعم من الحكومة أصبحت هذه الشركات عالمية

برامج وسياسات الدعم

اتخذت امريكا العديد من السياسات والبرامج الاستراتيجية لتطوير قطاع المنشآت الصغيرة منها (الصوص 2010 ص 30-31) :

1-تأسيس وانشاء مجموعة من المنظمات والمؤسسات الحكومية الداعمة للمشروعات الصغيرة وتطويرها، وتقديم الدعم المالي والفني لها.

2-منح اعفاءات ضريبية للمشاريع الصغيرة تصل الى 20%.

3-تأسيس مراكز تطوير للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجامعات والمعاهد تعمل على تقديم الاستشارات وحلقات النقاش والتدريب وغيرها.

4-تأسيس برنامج يتبع وزارة التجارة لتشجيع المشاريع الصغيرة المصدرة في التجارة الالكترونية، وذلك لتوفير قاعدة بيانات عن الأسواق المحتملة وحجم الطلب المتوقع وقواعد المنافسة العالمية.

5-تخصيص برامج البحث والتطوير للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ذات إمكانية التوسع والنمو، ومن أهم المراكز التي أسست لهذا الغرض المجلس الوطني الأمريكي للبحوث الأكاديمية الذي قدم الدراسات والبحوث التطويرية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (Gilles Duruflé, (2010)).

الدروس المستفادة من التجربة الأمريكية

1-وجود تكامل اقتصادي بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الأنشطة.

2-وجود العديد من الجهات والمراكز الداعمة لهذه المشروعات إلا أنه في معظمها مركزية.

3-تحفيز هذه المشروعات للدخول في السوق الدولية عن طريق برامج الاستفادة من التجارة الإلكترونية.

4-الإعتماد على راس المال المخاطر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

سادسا: التجربة اليابانية

تعد تجربة اليابان في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها من التجارب المهمة والناجحة على مستوى الدول المتقدمة. ومن أهم ما قامت به الحكومة وضع مفهوم واضح للمشروعات الصغيرة المتوسطة، ووضعت تشريعات تدعم تطورها ونجاحها مثل منح الاعفاءات الضريبية والرسوم الجمركية والفوائد والضمانات المصرفية، وانشاء المؤسسات التي تقدم الدعم الفني والتمويلي والاداري والتقني والتسويقي. وتعتمد اليابان بشكل هام على المشاريع الصغيرة

والمتوسطة في تحقيق النهضة الصناعية، وتشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالي 99.7% من اجمالي المشاريع وتشغل 40 مليون عامل أي ما نسبته 82% من اجمالي القوى العاملة وتساهم في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 80% (الصوص 2010 ص 22). حيث ان المشروعات الكبيرة والقائمة الأن ما هي الا مجموعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتحدة والمتكاملة افقيا وراسيا مكونة فيما بينها الصناعات العملاقة، واول الخطوات التي قامت بها الحكومة اليابانية اقرار قانون يعد بمثابة دستور لهذه المشاريع ينص على ازالة كل العقبات وتدليل الصعاب التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة تضييق الفجوة او ردمها في الانتاجية بين هذه المشاريع والمشاريع الكبيرة، كما سن القانون المعاملات الضريبية والجمركية ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة بموجبها بتشجيع ودعم هذا القطاع، مثل توفير الامكانات التكنولوجية والدعم التسويقي وتشجيع المشروعات الكبيرة على التكامل معها، وتسهيل اجراءات الحصول على التراخيص اللازمة ودعمها فنيا وتقديم الاستشارات وتقديم المساعدات التمويلية، كما تم انشاء وكالة خاصة تتبع وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة تسمى بوكالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مسؤولة عن تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. أيضا من أهم السياسات المالية والاقتصادية لمساعدة هذا القطاع هي سياسة حماية هذه المشروعات من الافلاس وسياسات الاعفاء الضريبي والتدريب والتطوير والتمويل، وتطبق هذه السياسات من خلال المؤسسات المالية والتأمينية من خلال مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقسط تأميني يدفع شهريا، وفي حال تعثر ديون هذه المشروعات او تعرضها للعسر المالي او الافلاس تقوم هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بسداد ديون هذه المشروعات (العطية، 2002 ص 42)[1]. في عام 1999 تم تأسيس الهيئة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كهيئة تنفيذية لهذه التشريعات، ومن السياسات التي شرعتها هذه الهيئة ما يلي:

1-انشاء مؤسسات تمويلية خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل الخصول على قروض مصرفية بشروط ميسرة.

2-إلزام الشركات الكبيرة التي تحصل على مناقصات حكومية اشراك هذه المشروعات على الاقل بنسبة 30% من قيمة المناقصة.

3-إلزام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع اقساط التأمين لدى مؤسسات التأمين للتأمين على مخاطر الافلاس وسداد الديون المتعثرة.

4-تأسيس مؤسسا داعمة تقدم الدعم الاداري والفني وتقوم بتدريب العاملين بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

[1] العطية، ماجدة" ادارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2002

كما عملت اليابان على تشجيع المشاريع الكبيرة على التكامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في شتى المجالات، كما أن التقدم التقني في قطاع الصناعة في اليابان دفع الشركات الصناعية الكبيرة الى التخلي عن انتاج الكثير من مكونات التصنيع واسناد انتاجها الى المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يخفض من تكاليف الانتاج والجودة لديها وبنفس الوقت يمنح المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرصة العمل والاستثمار.

5-إلزام المنظمات الحكومية وشبه الحكومية على اتاحة الفرصة لهذه المشاريع من الحصول على العقود الحكومية.

6- الاعفاء الضريبي من الدخل لفترات زمنية قابلة للتجديد وتوفير نظام ضريبي يشجع على الاستثمار.

الدروس المستفادة من التجربة اليابانية

1-إسناد بعص المنتجات والمدخلات الصناعية في المؤسسات الكبيرة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2-لاستخدام الموارد المالية الاستخدام الأمثل، تم الانتقال الى اللامركزية بغرض توفير المرونة لبناء قدرات البحث والتطوير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3-توفير الدعم اللازم وتقديم البرامج المساعدة للاستجابة السريعة للمتغيرات المحلية والدولية.

النتائج والتوصيات

1-توجد تجارب ناجحة في الدول المتقدمة والناشئة في مجال الاهتمام ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. هذه التجارب طبقت آليات غير تقليدية لدعم وتنمية هذا القطاع، يمكن للدل والنامية الاخرى ومنها ليبيا الاستفادة من هذه التجارب وتبنيها بعد تطويعها بما يلائم ظروفها وامكاناتها الاقتصادية.

2-الاستفادة من تجارب وخبرات الدول الناجحة في هذا المجال من خلال استقدام الخبراء والافكار والاليات ومحاولة تطبيقها في ليبيا.

2-لابد من سن القوانين والتشريعات اللازمة للنهوض بهذا القطاع وتبني خطط شاملة طويلة الاجل لدعم تأسيس هذه المشاريع وتنشيط وتوسيع القائم منها فعلا.

3-تفعيل الهيئات والمؤسسات القائمة فعلا مثل هيئة تشجيع المشروعات الصغرى والمتوسطة واستحداث مؤسسات اخرى لرعاية ودعم هذه المشروعات تستند في برامجها على دراسات دقيقة حول حل المشكلات التي تواجه وتعيق عمل هذه المشروعات.

4-يجب الاهتمام بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقديم كامل الدعم المالي والفني وتوفير البيئة المناسبة لضمان نجاحها من خلال سن التشريعات المناسبة لدعمها وحمايتها.

5-تفعيل الصناديق الاستثمارية التي صدر القانون بتأسيسها واحياء المصارف الممولة مثل مصرف التنمية ومصرف الزراعي والمصرف الريفي.

6-تبني ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير وخلق البيئة الايجابية المشجعة لإقامة هذه المشاريع وتقديم الحوافز لإنجاحها.

7-سن التشريعات اللازمة التي تلزم المشاريع والشركات الكبيرة على مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اي مرحلة من مراحل التصنيع والانتاج لتحقيق التكامل الاقتصادي بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة.

7- تنظيم دخول العمالة الوافدة لليبيا للعمل بحيث لا يسمح لأي عمالة بالدخول الى السوق الليبي بحيث يتم توفير فرص العمل للشباب الليبيين والحد من البطالة وتخفيف العبء على القطاع العام.

8-مراجعة وتقويم السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والمالية التي تبنتها الدولة خلال العقود الماضية بما يضمن نجاح ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. والمتمثلة في حماية المنتج الليبي من المنافسة الاجنبية ودعم الصادرات المحلية بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي.

9-حماية المنتجات والصناعات الليبية التي ولدت من رحم المنشآت الصغيرة والمتوسطة لدعمها وحمايتها من المنافسة الاجنبية بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي ووقف نزيف العملة الاجنبية المستخدمة في الاستيراد.

10-الربط بين المؤسسات الداعمة لهذا القطاع وبين الجامعات ومراكز الابحاث العليمة لتوفير الدعم الفني مثل دراسات الجدوى والبحث والتطوير.

11-الاطلاع على تجارب الدول الناجحة في هذا المضمار والاستفادة من تجاربهم في تنمية وتطوير هذا القطاع.

قائمة المراجع

أبو ناعم، عبدالحميد مصطفى" ادارة المشروعات الصغيرة" دار الفجر للنشر والتوزيع، ط 1 ، ص ص 11-12

أحمد، مروة ، و براهم ، تسنيم،" الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الريادة وادارة المشروعات الصغيرة، ط2

الأسرج، حسين عبدالمطلب" تحسين المنافسة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، نوفمبر 2006 موجودة على الشبكة العنكبوتية على الموقع http:ll mpra.ub.uni-muenchen.del41110/01

باشا، شريف أحمد" التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات العالمية الراهنة، دار النهضة لاعربية، مصر ، 1999

البدري، عبدالقادر انويجي، (2006)، واقع المشروعات الغيرة والمتوسطة في ليبيا- دراسة ميدانية على عينة من المشروعات الثغيرة والمتوسطة، ورقة بحتية مقدمة الى ندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ليبيا.

برنوطي، سعاد نايف" إدارة الأعمال الصغيرة(أبعاد الريادة)، دار وائل للنشر، ط1 2006

بريش، سعيد؛ بالغرسة، عبداللطيف، (2006)، إشكالية تمويل البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن علي، الشلف، الجزائر

حداد، مناور، (2006)، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: اضاءات من تجربة الأردن مصر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن علي، الشلف، الجزائر.

الخطيب، خالد، والرفاعي، خليل، (2006)، المنشآت الصغيرة في الأردن: أهميتها والمعوقات التي تواجهها وأساليب تمويلها، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبه بن علي، الشلف، الجزائر.

خياري، ميرة" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية :دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي 2008/2007 ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي–ام البواقي– الجزائر، ص 46

دراجي عيسى، عدوكة لخضر" الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الشاملة" الملتقى الوطني الثاني حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة: واقع وآفاق، جامعة أم البواقي، 14/13 نوفمبر 2012 ص 12

زهواني، رضا" تحسين نخطيط الانتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مؤسسة رمال بلاستيك، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2007/2006 ، ص 17

زويتة، محمد صالح" أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007/2006 ص ص 11–12

السعيد، بريبش(2004) راس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2006

السهلاوي، خالد بن عبدالعزيز (2001)، " معدل ومعاول انتشار المنشآت الثغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية"، مجلة الإدارة العامة، المجلد 41، العدد 2، ص ص 303–335

سيد، فاطمة جلال،(1994) دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية اقتصاديات الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر

شبوطي، حكيم" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر" اطروحة دكتوراة ، جامعة الجزائر، 2008/2007 ، ص ص 52–53

شيحة، مازن (2001)" تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون العربي لدول الخليج العربية، افاق اقتصادية، المجلد 22 العدد 88

صالحي، محمد(2004)، أساليب تنمية المشروعات المصغر والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 3 ، ص 39

الصوص، سمير زهير، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة– نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين–، السياسات والتحليل والاحصاء، وزارة الاقتصاد المصرية، مصر، 2010

العطية، ماجدة" ادارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2002

الغالبي، طاهرمحسن منصور، "إدارة واستراتيجيات منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة"، دار وائل للنشر، ط1 ، ص 26 .

غبولي، أحمد" تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2011/2010

فياض، محمود أحمد، (2002)، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر، عمان، الأردن

لخلف، عثمان، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، جامعة الجزائر، 2004/2003.

ماكية، حميدة" محاولة تقييم أدوات التحليل الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة،2009/2008، ص 11

تنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، منتدى الرياض الاقتصادي، الدورة السادسة 9-11 ديسمبر 2013

مفتاح، أميرة علي ، (2008)، معوقات نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية على عينة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخدمية والصناعية بشعبية بنغازي" رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة والتنظيم، اكاديمية الدراسات العليا، بنغازي

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005 ، الكويت ، يونيو 2006 ص 75

ناصر، سليمان و محسن، عاطف" تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الاسلامية" بحث مقدم الى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، يومي 23 و24 فيفري 2011، ص 8

هواري، معراج" آليات اقامة المشاريع الصغيرة والصعوبات التي تحد من تنميتها وتطورها، ورقة بحثية مقدمة الى مؤتمر الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي 6-2017/7 ص

يوسف، توفيق عبدالرحيم،" إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002، ص 27 .

SMBA Annual Reports of SMEs. (2010).

Gilles Duruflé, (2010)Online:

http://www.cvca.ca/files/Downloads/Government_Involvement_in_the_VC_Industry_Intl_Comparisons_ May_2010.

MOEA, White Paper on Small and Medium Enterprises in Taiwan 2003)

SMIDEC. Promoting Innovation –led and Technology –Driven SMEs. Paper presented in Asia Pacific

Conference of Technology and Technology Entrepreneurship. 2008.

Haron, et al, (2010)

SMBA Annual Reports of SMEs (2009).

Dong-Sun, Kim. Korean SMEs: Global Aspiration & Inspiration. SMBA, Administrator Greeting. (http:// eng.smba.go.kr/pub/intr/intr010101.jsp), 2010. Entrepreneurship, Innovation, and HR Development, The International Conference on the Development of small &Medium – Sized enterprises, (Cairo: March 2001).